فيه للاطلاق ولو جعلت ضميرا عائدا على نبأته وافتقار الضمير واستغنى عن قوله بلا تاء المسموع لاخراج الهمدانية بأنها عز وعلا نبأت بنته عنه عارضة في بعض النسخ أجيب بأن بعضهم لذلك جائز معربا بإعادة الهمزة وهو ان يفتقر الى الضمير راجع الى الافتقار المنسوب اليه التشبيه ليصح الحمل ويصح رجوعه الى التشبيه وبقية ما مضى ايضا وان يفتقر قوله الى الجملة اي او ما يقوم مقامها كالوصف في الموصولة او عوض عنها كالتنوين في اذ فيدخل المشار اليه بالجملة من التنوين بزيد افتقار يجعله للتنوين اي نوع من الافتقار وهو ما ذكر وفيه نظر اذ النوع من الافتقار لا يتخصص بما ذكر بل هو اعم منه ومن غيره كما لا يخفى

وأورد على كلامه القوم ما حاصله ان الافتقار الى الجملة واجيب بأن القول الافتقار الى الجملة تقول فلت فعيدة حقانية ما يعرف صح

او شعرا قوله اي لا زما اورد عليه ان الهمزة عمل ما ليس بالحصر بعارض وغيبي العارض قد يزول فكيف يتشرط باللازم واجيب بأن مرادنا ان الوصل للقوام واللزوم فاكتفوا باللزوم واراد باللازم قوله والحرف قال في التلخيص ثم انها افتقرت الى وصل بما اريد منها من الجملة افتقارا منوعا لانها وضعت لنسبة معاني الابعاض الى الاسماء وقوله كما في اذ الخ اي الافتقار الذي هو من الالحاق قوله كسيبويه اذ علم احدى عشر هيبزو هو الهشهور وهو مصدر جعل له او اسم مصدر لسيبويه من مزاجرين للعلمية وزيادة الالف والنون لانه علم جنس على التسمية والهاء هنا التأنيث لانه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سيبويه من علقمة الى مجر اي برائة منه قوله فلا يبعد جوابا اما وهو بالنسبة الى سيبويه من علم اضافه وبالنسبة الى يوم مغيبة بالوجوه كما سيأتي من جواز بنائه وبه قرأ نافع قوله وعنه ذو اعراض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف وكان الاولى ان يقول اعراض الوصفية من اضافة وكان الاولى ان يقول اعراض الموصوفية لان الكلام في افتقار الموصوف الى الصفة وليس فيه قوله فيدل انما هو لعارض

لعارض كونها موصوفة بها قوله من لزوم الاضافة اي الى المفرد فلا ينافي ما تقدم من زعلة بناء اذ واذا وحينئذ لزوم الاضافة الى الجملة واورد عليه قوله الاسمية فانها تضاف مع الاعراض اضافتها تشبه الحرف واجيب بأن العارض لزوم الاضافة وعلى تقدير تسليم ان ومهما انما تعارض فتح البناء الاجواز وهذا يجوز اعرابها ومثل ذلك يقال في اذ على انهم لم يذكروا ان التشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو على صورة الحرف بأنه انما نوى منها اليسر على صورته وان جاز على وضعه كما افاده البهوتي قوله وفي المواضع وجود صورة التثنية اورد عليه ان من قال بالاعراب حكم بتثنيتها حقيقة والغالب بالبناء على صورة المثنى حاكم بالبناء وهو الاصح لان من شرط التثنية الاعراب وقبول التنكير وما ذكر مبني ولازم للتنكير ولا زعة الالحاق معارض والمثنى ليس كذلك بدليل انك لو اردت تغيير ما دخلت عليه الاداة الهمزة لحذفها ولا تزيد نونها نشئة مخالفا نون المثنى اذا دة زائدة ويونية ايضا ولم يلتبس تثنيتها اذ يازوتيان بقلب الالف ياء كفتيان وفتاة والتباس وما ذكر النشا رح ملغز من قولين كما افاده في التصريح واجيب بأن المجيء على صورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ بصدد وعلى فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم والتلغيز مبني على انه يمكن منع الانتشار الى الذكور ولو سلم فيكفي في الثاني تقدير التنكير وفرضه كما افاده الشنواني قوله صارت فانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية اما الاول فللتنزيل الى الذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجود لفظا قوله مع قيام الموجب للبناء اي المقتضي له وهو شبه الحرف شبها قويا قوله فجاز لحظ ذلك اي وجود موجب البناء من غير معارض فالتنزيل الى الذكور وقوله ومن لاحظ الحقيقة اي وجود المعارض لشبه الحرف وهو الاضافة اللفظية من غير نظر